أبوظبي تستضيف اليـــوم مؤتمر «اليونيـ

الإمارات تشارك برسم مسـ

تسعى دولة الإمارات إلى تحقيق نهضة صناعية شاملة من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات في المشاريع الصناعية أو التوسع في صناعات قائمة بالفعل، أو تبني نهج شامل لتصبح مركزاً صناعياً إقليمياً، بالإضافة إلى سعيها الحثيث لاستضافة القمم العالمية في المجال الصناعي ما يؤكد على الدور الريادي للإمارات في المشاركة في صياغة مستقبل القطاع الصناعي كركيزة لبناء اقتصاد عالمي مستدام، حيث تستضيف أبوظبي اليوم ولمدة 5 أيام اجتماعات المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط، ما يؤكد على المكانة الصناعية المرموقة للدولة كنموذج عالمي للدول النامية التي استطاعت وفي وقت قياسي غير مسبوق بناء قاعدة صناعية متطورة وتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

- الدولة الشريك الصناعي الإقليمي الموثوق لكبرى الشركات العالمية
- «صناعات» و«ستراتا للتصنيع» و«سند لتقنيات الطيران» تعرض ابتكاراتها
- القطاع ينمو بنسبة 4.8٪ ويؤكد نجاح الدولة في ترسيخ قاعدة صناعية قوية
- أكثر من 800 وزير ومسؤول كبير من 170 دولة يشاركون في مؤتمر اليونيدو

سهيل المزروعي:

- هدفنا ريادة القطاع بكوادر مواطنة
- جامعة محمد بن زايد توطن تقنية الذكاء الاصطناعي

■ **أبوظبي – عبد الحي محمد**

تدل استضافة المؤتمر العام في أبوظبي على تقدير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لمكانة دولة الإمارات كنموذج عالمي للدول النامية التي استطاعت وفي وقت قياسي غير مسبوق بناء قاعدة صناعية متطورة وتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وذلك بعد أن حققت الدولة نهضة صناعية تعد نموذجاً فريداً في منطقة الشرق الأوسط مكنتها من أن تصبح الشريك الصناعي الموثوق في الإقليم لكبرى الشركات الصناعية العالمية.

وسيوفر المؤتمر فرصة للشركات الإماراتية لاستعراض قدراتها الصناعية وتطورها القياسي وقدرتها على تعزيز وجودها العالمي في سلاسل القيمة العالمية المتطورة والقائمة على المعرفة. مما يفتح الباب أمام هذه الشركات لإقامة شراكات وتحالفات جديدة عبر العالم.

وبدوره أكد معالي المهندس سهيل المزروعي وزير الطاقة والصناعة في تصريحات لـ «البيان الاقتصادي»، أن الإمارات حققت نهضةً صناعية تعد نموذجاً فريداً في منطقة الشرق الأوسط مكنتها من أن تصبح الشريك الصناعي الموثوق في الإقليم لكبرى الشركات الصناعية العالمية، وأن اقتصاد الدولة ماضٍ في توجهه لتحقيق التنوع الاقتصادي المستهدف بحيث يرتكز مستقبله على الريادة في القطاعات غير النفطية واقتصاد المستقبل، وكشف معاليه عن المشاركة الدولية غير المسبوقة في الاجتماعات حيث يشارك فيها أكثر من 800 وزير ومسؤول صناعي كبير من 170 دولة يناقشون على مدار خمسة أيام واقع وقضايا التنمية الصناعية في العالم. وتطرق معاليه للفوائد الكثيرة التي تحققها الإمارات وأبوظبي من استضافة الاجتماعات، مشيراً إلى أن الشركات الوطنية الكبرى ستستعرض إنجازاتها وخططها المستقبلية. وأكد معاليه على الدور الكبير الذي تقوم به الإمارات في دعم ونشر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتقنيات الذكاء الاصطناعي مشدداً على أن تأسيس جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي يؤكد عزم الدولة على ريادة الحراك العالمي لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة كما أن الجامعة الوليدة ستوطن تقنية الذكاء الاصطناعي وتشكل دفعةً قوية للقطاع الصناعي في الإمارات.

ثقة اليونيدو

وحول اختيار دولة الإمارات ممثلة في أبوظبي لاستضافة اجتماعات المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وذلك للمرة الأولى في الشرق الأوسط قال معالي سهيل المزروعي : يشكل اختيار دولة الإمارات وإمارة أبوظبي شهادة على الثقة المتزايدة بدور الإمارات في صياغة مستقبل تحولي للقطاع الصناعي العالمي، وتطويرها لقاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة على المستوى العالمي. وتدل استضافة المؤتمر العام في أبوظبي على تقدير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لمكانة دولة الإمارات كنموذج عالمي للدول النامية.

فرصة للشركات

وأكد المزروعي أن دولة الامارات تستفيد من استضافتها لهذا الاجتماع المهم، وقال لا شك في أن استضافة أبوظبي لقادة القطاع الصناعي في 170 دولة حول العالم ستشكل إضافة مهمة لجهود الدولة في تكريس موقعها منصة عالمية ومختبراً مفتوحاً لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة. كما تتيح لها فرصة فريدة لتسليط الضوء على دورها، بصفتها الدولة الأولى عالمياً في مجال منح المساعدات التنموية الرسمية قياساً لدخلها القومي ومن خلال ريادتها لتبني التقنيات الذكية وما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي بين الشرق والغرب، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما سيوفر المؤتمر فرصة للشركات الإماراتية لاستعراض قدراتها الصناعية وتطورها القياسي وقدرتها على تعزيز وجودها العالمي في سلاسل القيمة العالمية المتطورة والقائمة على المعرفة. مما يفتح الباب أمام هذه الشركات لإقامة شراكات وتحالفات جديدة عبر العالم.

مشاركة دولية

وقال المزروعي أن المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) سيبدأ أعماله اليوم الأحد، ويستمر حتى يوم الخميس المقبل السابع من نوفمبر، ووصلتنا تأكيدات بمشاركة أكثر من 800 وزير ومسؤول رفيع المستوى من الدول الأعضاء في المنظمة، وكبار ممثلي منظمات الأمم المتحدة وقادة القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وسيعقد المؤتمر 25 جلسة نقاش حول السياسات التي من شأنها المساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة، وسيرافق جدول الأعمال الرئيسي للمؤتمر سلسلة من الفعاليات الجانبية رفيعة المستوى والتي تتمحور حول ستة موضوعات رئيسية؛ الشباب وريادة الأعمال، تمكين المرأة في القطاع الصناعي، الثورة الصناعية الرابعة، الطاقة المستدامة، المجمعات الصناعية والاقتصاد التدويري. وتنظم اليونيدو جلسات نقاش خاصة حول هذه المواضيع تجمع بين ممثلين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء في اليونيدو ومجموعة من كبار قيادات الشركات والمؤسسات الإماراتية ذات العلاقة بالقطاع الصناعي مثل «صناعات» و«ستراتا للتصنيع» و«سند لتقنيات الطيران» و«صندوق خليفة لتطوير المشاريع» وغيرها لمناقشة القضايا المتعلقة بالتنمية الصناعية، وتبادل الخبرات، وعقد الشراكات ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

وسيناقش المنتدى السابع للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة والذي يحمل عنوان «الصناعة 2030، شراكات بناءة»، الدور الذي تلعبه الشراكات المبتكرة، مثل برنامج اليونيدو لشراكات الدول، في دعم تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وتسليط الضوء على كيفية إسهام مختلف الشركاء في المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية لدعم التصنيع، وخاصة في أفريقيا.

وقال المزروعي أن المنتدى سيتطرق للدور الذي تلعبه الشراكات البناءة في دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى وجه الخصوص الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة والمرتبط بالصناعة والبنية التحتية والابتكار، ودور الحكومات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص ومنظمات الأمم المتحدة والشركاء في تسريع عملية التصنيع.

مبادرات

وحول أهم مبادرات الإمارات لتتبنى نهجاً شاملاً لتصبح مركزاً صناعياً عالمياً رائداً، قال المزروعي: من الأهداف الطموحة لدولة الإمارات، ريادة القطاع الصناعي على المستويين الإقليمي والعالمي، مستفيدة من رؤية القيادة الرشيدة التي أكدت أهمية بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة يضطلع فيه القطاع الصناعي بدور محوري، وتقوده الكوادر الوطنية المؤهلة. وأكدت مئوية الإمارات 2071 أهمية بناء اقتصاد إماراتي قادر على منافسة أفضل اقتصادات العالم، وذلك عبر رفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ودعم الشركات الوطنية للوصول إلى العالمية، والاستثمار في البحث والتطوير في القطاعات الواعدة، والتركيز على الشركات التي تعتمد على الابتكار والريادة والصناعات المتقدمة، وتطوير استراتيجيات اقتصادية وصناعية وطنية تستشرف المستقبل، وتضع الإمارات ضمن الاقتصادات المهمة في العالم، وتحسين المستوى المهني لدى الإماراتيين، وإكسابهم ثقافة عمل جديدة، وتشجيع تصدير المنتجات المتقدمة لمختلف أنحاء العالم.

ومن أبرز المبادرات الإماراتية الداعمة لهذا التوجه، استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، والتي

49.3 مليار درهم مساهمة الصناعات التحويلية في ناتج أبوظبي 2018

■ **أبوظبي البيان**

أكد راشد عبد الكريم البلوشي وكيل دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي أن القطاع الصناعي يعد من الركائز الرئيسة، التي تدعم خطط النمو الاقتصادي لإمارة أبوظبي، وأن حكومة الإمارة حريصة على تعزيز دورها في المجال الصناعي من خلال تنويع نشاطاتها في هذا المجال وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة ورفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار البلوشي إلى أن استضافة أبوظبي للمؤتمر الثامن عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ستعزز من الجهود الرامية إلى نقل المعرفة والخبرات ونشر أحدث التقنيات الصناعية بين الدول الأعضاء بالمنظمة، وهي فرصة لدولة الإمارات لتلقي الضوء على جهودها في دعم القطاع الصناعي العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وأفاد وكيل الدائرة بأن القطاع الصناعي يلعب دوراً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي لإمارة أبوظبي، حيث يعتبر ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي القومي بعد قطاع النفط والغاز، مشيراً إلى أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج الإجمالي غير النفطي لإمارة أبوظبي بالأسعار الثابتة ارتفع إلى 49,3 مليار درهم عام 2018 مقابل 46,5 ملياراً في 2017 بزيادة 2,8 مليار ونمو 5,9٪.

وأضاف أن هذه المساهمة تشكل ثالث أعلى معدل مساهمة على مستوى الأنشطة غير النفطية للإمارة، ما يعكس دور قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق نمو القطاع غير النفطي، حيث ارتفعت نسبة مساهمته من 11,5٪ عام 2017 إلى 12,1٪ في 2018.

■ راشد البلوشي

وقال البلوشي تعتبر إمارة أبوظبي وجهة مثالية للاستثمار الصناعي، وذلك في إطار الأهداف الاستراتيجية لحكومة إمارة أبوظبي الرامية إلى بناء اقتصاد معرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتهدف أبوظبي من خلال تكريس موقعها كمركز عالمي للصناعة إلى جذب الاستثمارات العالمية إليها، وسخرت جهودها لتحقيق هذه الأهداف عن طريق توفير مرافق متكاملة وإمكانات لوجستية وتنظيمية عالمية المواصفات لدى المطورين الصناعيين والمناطق الصناعية التابعة لها، مثل المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة (زون سكورب) ومدينة خليفة الصناعية (كيزاد).

صناعيـــون على هامـــ

فرصة كبرى لعرض إنجـــ

■ **أبوظبي – عبد الحي محمد**

شدد صناعيون مواطنون على الأهمية الكبيرة لاستضافة الإمارات وأبوظبي لاجتماعات المؤتمر الثامن عشر لمنظمة اليونيدو، مؤكدين أنها تؤكد الدور الريادي للإمارات في صياغة مستقبل القطاع الصناعي ركيزة لبناء اقتصاد مستدام، ولفتوا إلى أن المؤتمر يشكل فرصة ثمينة للشركات الوطنية لعرض إنجازاتها وابتكاراتها خاصة في الصناعات الثقيلة، حيث تتميز الإمارات حالياً في صناعات الألومنيوم وحديد التسليح وأشباه الموصلات ومستلزمات محركات الطائرات. وأكد المهندس جمال سالم الظاهري، الرئيس التنفيذي لمجموعة صناعات على أن اختيار أبوظبي لاستضافة هذا الحدث المهم يعد ترجمة حقيقية للنهضة الصناعية الكبيرة، التي حققتها الإمارات ونالت بها ثقة العالم، وهي نهضة قوية تؤكد الدور الريادي لدولة الإمارات في صياغة مستقبل القطاع الصناعي ركيزة أساسية لبناء اقتصاد مستدام وإنشاء قاعدة صناعية قادرة على المنافسة على المستوى العالمي.

ولفت إلى أن الاستضافة تعكس توجهات القيادة الرشيدة نحو تعزيز مكانة الدولة نموذجاً عالمياً في بناء قاعدة صناعية متطورة. وقال «الصناعات الوطنية تطورت بشكل كبير للغاية ونحن فخورون باستعراض تجربتنا الصناعية في اجتماعات المنظمة، ونحن في صناعات نفخر بصفتنا الشريك البلاتيني للمؤتمر العام الثامن عشر لليونيدو، ونلتزم بوضع نهج تحولي نحو صياغة مستقبل القطاع الصناعي وتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وسنواصل دعم رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 وأهداف الدولة السامية في ترسيخ مكانة الإمارات الرائدة والمتميزة عالمياً على جميع الصعد».

■ محمد المطوع

ولفت المهندس جمال الظاهري إلى أن السنوات المقبلة ستشهد تطوراً كبيراً في علاقات الدولة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وذلك بسبب إطلاقهما للمبادرة المشتركة بين الدولة والمنظمة، والمتمثلة في القمة العالمية للصناعة والتصنيع.

ويؤكد المهندس سعيد غمران الرميثي الرئيس التنفيذي لشركة حديد الإمارات أن اختيار أبوظبي لاستضافة المؤتمر العام يؤكد الأهمية الكبيرة التي توليها دول العالم ومنظماته الحيوية لتجربة الإمارات في قطاع الصناعة خاصة الصناعات

ملف البيان

ـــدو» لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط

ـــتقبل الصناعة في العالم

- الإمارات نموذج عالمي رائد في المواجهة الاستباقية لتحديات المستقبل
- الدولة تسعى لتطويع تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق الرفاهية للمجتمعات
- تشجيع الحكومة للشركات الوطنية على التميز والإبداع هو السبب في نجاحها
- النهضةُ الصناعية تعد نموذجاً فريداً في منطقة الشرق الأوسط

تهدف إلى تعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للثورة الصناعية الرابعة، والمساهمة في تحقيق اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية التي تدمج التقنيات المادية والرقمية والحيوية. وتجسد الاستراتيجية توجهات الحكومة في أن تصبح دولة الإمارات نموذجاً عالمياً رائداً في المواجهة الاستباقية لتحديات المستقبل، وتطويع التقنيات والأدوات التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة لخدمة المجتمع وتحقيق السعادة والرفاه لأفراده.

وستسعى وزارة الطاقة والصناعة إلى تسليط الضوء على استراتيجية قطاع الصناعة، والتي تعمل حالياً على صياغتها من خلال وضع مجموعة من الممكنات على المستوى الاتحادي لرفع مستوى مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يجري العمل على إعداد هذه الاستراتيجية بالتعاون مع الجهات المختصة في الدولة، للقيام بدور إنتاجي حقيقي قادر على زيادة النمو وتحقيق التنمية المستدامة. وتهدف الاستراتيجية الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة، وتقوم على الابتكار وخفض انبعاثات الكربون، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل الصناعات المرتكزة على الاختراعات، وتقوم على مرتكزات الثورة الصناعية الرابعة، والتصنيع المستدام، والمهارات المتقدمة وتعظيم الصادرات من خلال شراكات ذكية تتبنى اندماج المصانع المحلية في سلاسل القيمة المضافة العالمية.

قناعة راسخة

واكد المزروعي أن القطاع الصناعي يعد من المحركات الرئيسة الداعمة للتنمية الاقتصادية في دولة الإمارات، ويلعب دوراً محورياً في تعزيز الناتج المحلي للدولة، ونحن على قناعة راسخة بأن اقتصاد الدولة ماضٍ في توجهه لتحقيق التنوع الاقتصادي المستهدف، بحيث يرتكز مستقبله على الريادة في القطاعات غير النفطية واقتصاد المستقبل. وبلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي المحلي للدولة حوالي 9٪. وتظهر الدراسة الدقيقة لحركة مؤشر نشاط القطاع الصناعي ارتفاع قيمة ناتجه الإجمالي خلال العام 2017 بنسبة 4,8٪، ويدل النمو المطرد في نشاط القطاع الصناعي على نجاح الدولة في ترسيخ قاعدة قوية للقطاع الصناعي. وقد تقدمت دولة الإمارات 13 مرتبة خلال 8 سنوات على مؤشر أداء التنافسية الصناعية الصادر العام الماضي عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، والذي يقيس أداء 150 دولة حول العالم. وأظهرت بيانات المؤشر أن الإمارات تبوأت المرتبة الواحدة والأربعين على مؤشر أداء التنافسية للعام 2018، مقارنة بالمرتبة الرابعة والخمسين في العام 2010. كما حققت دولة الإمارات المركز الأول إقليمياً والخامس عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في العالم ضمن تقرير «الكتاب السنوي للتنافسية العالمية» لعام 2019 والصادر عن مركز التنافسية العالمي. كما تبوأت الدولة المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر «التنوع الاقتصادي» ضمن هذا التقرير.

تنويع الاقتصاد

وألقى المزروعي الضوء على المبادرات والإجراءات الحكومية لدعم قطاع الصناعة، وقال أن الإجراءات الحكومية والاستراتيجيات الصناعية التي تعتمد بشكل دوري في أبوظبي ودبي والحكومات المحلية الأخرى تهدف إلى دعم القطاع الصناعي في الدولة وجذب الاستثمارات الأجنبية للاستثمار فيه. وتدرك حكومة دولة الإمارات أهمية القطاع الصناعي في دعم سياسة تنويع الاقتصاد، وقد نجحت الدولة في تهيئة بنية تحتية ملائمة وقوية تدعم الرؤى والخطط المستقبلية للقطاع الصناعي وقادرة على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة. كما تهدف استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة إلى تعزيز مكانة دولة الإمارات مركزاً عالمياً للثورة الصناعية الرابعة، والمساهمة في تحقيق اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية التي تدمج التقنيات المادية والرقمية والحيوية. وتجسد الاستراتيجية توجهات الحكومة في أن تصبح دولة الإمارات نموذجاً عالمياً رائداً في المواجهة الاستباقية لتحديات المستقبل.

صناعات مهمة

وحول رؤيته لكيفية حفاظ هذه الصناعات على تنافسيتها وتطورها خاصة مع التوسع في تقنيات الذكاء الاصطناعي في العالم ، قال المزروعي: تمكنت دولة الإمارات وفي وقت قياسي من تكريس مكانتها مساهماً أساسياً في سلسلة القيمة المضافة العالمية من خلال قطاعات صناعية ضخمة مثل المعادن والطائرات وأشباه الموصلات والصناعات الدفاعية وغيرها، وأحد أهم عوامل نجاح النموذج الإماراتي هو التشديد والتشجيع من جانب الحكومة على أهمية تطوير وتشجيع الشركات العاملة في القطاع الصناعي على التميز والتقدم، والخطط الاستراتيجية التي تستشرف المستقبل مثل استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة.

الثورة الصناعية الرابعة

وحول الإجراءات التي يعتمدها قطاع الصناعة في الإمارات لتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، أكد المزروعي أن النهضة الصناعية في دولة الإمارات ارتكزت على ركائز أساسية ساهمت في بناء الازدهار الذي يعيشه القطاع الصناعي الوطني. حيث لا بد من أن تنطلق أية نهضة من رؤية القيادة الحكيمة، فقد كان للأب المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، دور أساسي في صياغة النهج الذي تسير عليه قيادتنا الرشيدة، وذلك من خلال تأكيده على أهمية الكوادر البشرية في مسيرة البناء والتطوير، وأن المصانع يجب أن تتأسس أولاً على العامل البشري قبل أن تتطلع إلى أي من العوامل الأخرى.

مراكز البحث

واشار المزروعي الى أهمية القطاع البحثي في خدمة الصناعة بدولة الامارات ، مشيدا بالإعلان الأخيرعن جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي والتي تهدف لربط المراكز البحثية بمواقع الإنتاج والصناعة، وقال المزروعي يشكل إطلاق جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، أول جامعة للدراسات العليا المتخصصة ببحوث الذكاء الاصطناعي في العالم، خطوة أخرى في إطار تحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لمرحلة ما بعد النفط. وتؤكد هذه الإضافة الجديدة للمؤسسات الأكاديمية الوطنية والأولى من نوعها على المستوى العالمي على أن الدولة ماضية بثبات لريادة الحراك العالمي لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

مستقبل القطاع الصناعي في الدولة

أكد معالي سهيل المزروعي أنه لا شك في أن النظر إلى مستقبل القطاع الصناعي في الدولة يتسم بكثير من الإيجابية، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قدرة الشركات الصناعية الوطنية على تكريس موقعها مساهماً أساسياً في سلاسل القيمة المضافة العالمية للعديد من القطاعات الصناعية المتطورة مثل صناعة الطيران، والصناعات الدفاعية، والألمنيوم وغيرها من الصناعات الرائدة في وقت قياسي غير مسبوق. وبالاطلاع على الجهود الحالية التي تبذلها شركات ومؤسسات القطاع الصناعي لتبني أرقى المعايير العالمية وأحدث التقنيات، فإننا نتوقع المزيد من التقدم لهذه الشركات والمؤسسات بحيث تصبح قادرة على ريادة جهود البحث والتطوير، وتمكين المرأة الإماراتية من الاضطلاع بدورها في كل النشاطات الصناعية في الدولة حتى أصبحنا نرى مواطنات يتبوأن مركز الصدارة في خطوط الإنتاج وفي إدارة المؤسسات والشركات، فإنه لا شك لدي أننا على أبواب مستقبل واعد في القطاع الصناعي ستضع دولة الإمارات في مصاف كبرى الدول الصناعية العالمية في المستقبل القريب.

تبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة

قال معالي سهيل المزروعي أنه ومع إطلاق أول مجلس من نوعه للثورة الصناعية الرابعة عالمياً ومجموعة الاستراتيجيات الهادفة إلى تشجيع تبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي الإماراتي، وتشجيع جهود البحث والتطوير المتخصصة في هذا القطاع، فإن الدولة وشركاتها الصناعية تتمتع بكل المميزات التي تمكنها من ريادة الحراك العالمي للثورة الصناعية الرابعة. كما نتوقع أن تلعب المناطق الصناعية المتخصصة دوراً أساسياً في تشجيع الرأسمال المحلي على الاستثمار في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى جذب المستثمرين العالميين في القطاع الصناعي والتقنيات المتطورة لإطلاق مشاريع رائدة في الدولة وعقد شراكات متقدمة مع الشركات الصناعية الإماراتية سواءً على المستوى المحلي أم العالمي.

تشجيع مشاريع المواطنين الصغيرة

قال معالي سهيل المزروعي أن الدولة تبذل جهوداً كبيرة لتطوير وتنمية الكوادر الوطنية، وذلك من خلال دعم المواطنين لقيادة عجلة النمو الصناعي، وتولي الدولة أهمية كبيرة لتشجيع المشاريع الإماراتية الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة. وأطلقت الإمارات العديد من المبادرات لتشجيع المواطنين وانخراطهم في قطاع الصناعة، كما تعمل على عقد شراكات بحثية مع المؤسسات الدولية، وكلها مبادرات تشجع الإماراتيين على إطلاق المشاريع والارتقاء بها، كما أطلقت دولة الإمارات استراتيجية وطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات، والتي تهدف إلى تعزيز دور المرأة وتطوير مهاراتها وإمكاناتها وتسهيل مشاركتها في مختلف القطاعات ومنها قطاع الصناعة.

ـــش اجتماعات اليونيدو:

ـــازات الصناعة الوطنية

الثقيلة مثل الحديد والألومنيوم، كما يؤكد دور الإمارات في صياغة مستقبل تحولي للقطاع الصناعي العالمي، وقدرتها على المساهمة في تطوير قاعدة صناعية قوية ومنافسة على المستوى العالمي لتكون الدعامة الأساسية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة والابتكار.

وقال الرميثي: «إن استضافة المؤتمر تؤكد قدرة الإمارات في تنظيم الفعاليات والمؤتمرات العالمية المتخصصة في بيئة جاذبة للخبراء والمختصين العالميين في مختلف المجالات، بما يدعم رؤية الدولة، التي تحرص دائماً على تطوير القطاع الصناعي، واستضافة أهم الفعاليات العالمية التي تتماشى مع جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، والتي برهنت خلالها نجاحاً لافتاً في القطاع الصناعي في مختلف الصعد».

وأضاف الرميثي: «هذه الخطوة ترسخ مكانة دولة الإمارات الريادية في القطاع الصناعي، خاصة أنها ستكون المرة الأولى التي تستضيف فيها منطقة الشرق الأوسط هذا المؤتمر العالمي، الذي سيشكل فرصة لتسليط الضوء على استراتيجية قطاع الصناعة في دولة الإمارات». ولفت إلى الاستفادة الكبيرة التي تحققها الشركات الوطنية الكبرى في اجتماعات المنظمة، حيث يسهل التعرف على تجارب الدول والشركات الكبرى وكيف تتغلب على التحديات التي تواجهها.

■ جمال الظاهري

■ سعيد الرميثي

مستوى متميز

ويؤكد محمد المطوع الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية لشركة دبي للكابلات الكهربائية «دوكاب» الأهمية الكبيرة لاستضافة أبوظبي لمؤتمر اليونيدو مشيراً إلى أن المؤتمر فرصة كبرى للشركات الوطنية لعرض ابتكاراتها وإنجازاتها وتعرف العالم بالمستوى المتميز للصناعة الوطنية التي تنافس بمنتجاتها اليوم كبريات الشركات العالمية في أمريكا وأوربا وآسيا وإفريقيا، ولدينا اليوم شركات تصدر منتجاتها لأكثر من 65 دولة مثل الإمارات العالمية للألومنيوم ودوكاب للألومنيوم ودوكاب للكابلات الكهربائية وحديد التسليح، والاستضافة دليل قوى على التقدم الكبير الذى تحققه الإمارات في قطاع الصناعة.

6 قضايا رئيسية تناقشها اجتماعات اليونيدو

■ أبوظبي- البيان

تستمر أعمال المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة اليونيدو خمسة أيام، تناقش مبادئ وسياسات المنظمة خلال السنوات المقبلة، كما تناقش الجلسات العامة والخاصة ست قضايا رئيسية، أبرزها الاقتصاد التدويري ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التكنولوجيا النظيفة ودورها في الحفاظ على البيئة والتحول للطاقة النظيفة، تعزيز الابتكار والاتصال ودعم الانتقال للثورة الصناعية الرابعة، إطلاق تقرير التنمية الصناعية 2020، دور الشباب ورواد الأعمال في تعزيز الابتكار وخلق فرص العمل للاقتصادات التنافسية، وتطوير المجمعات الصناعية المستدامة، وتحقيق تنمية صناعية صديقة بالبيئة في المناطق الحضرية.

ومن النشاطات المتخصصة الأخرى التي تنظم على هامش المؤتمر العام لمنظمة (اليونيدو)، جلسة خاصة بعنوان «تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ريادة الأعمال والابتكار: نظرة على الدول الإفريقية والعربية»، والتي ستسلط الضوء على دور الاستثمار والابتكار في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الحلول التي تمت تجربتها في إفريقيا والمنطقة العربية، وبمشاركة مجموعة من رواد الأعمال وكبار المستثمرين والأكاديميين. وتهدف الجلسة إلى نقل المعرفة للجمهور وتشجيعهم ليصبحوا جزءاً فعالاً في تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مع التأكيد على الحاجة إلى تبني الابتكار التكنولوجي وسيلة لتعزيز روح المبادرة والإنتاجية. كما ستشهد الجلسة إطلاق النسخة الثالثة من «المنتدى العالمي لدعم رواد الأعمال 2019» تحت شعار «تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ريادة الأعمال والابتكار، وضرورة الاستثمار في الثورة الصناعية الرابعة وفي الاقتصاد الرقمي».

توازن

كما سيشهد المؤتمر أيضاً فعالية خاصة لإطلاق «استراتيجية تمكين المرأة في القطاع الصناعي 2020-2023 ومستقبل القطاع الصناعي». وتهدف الفعالية لإطلاق وتقديم استراتيجية (اليونيدو) للتوازن بين الجنسين وتمكين المرأة (2020- 2023)، والتي تدعم رؤية المنظمة لتمكين النساء والرجال على حد سواء من قيادة التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة والمشاركة فيها والاستفادة منها، ومناقشة التحديات والفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية والتقدم التكنولوجي والابتكار في القطاع الصناعي، من حيث المساواة بين الجنسين في القطاع الصناعي العالمي، ودور السياسات الصناعية الداعمة لتمكين المرأة في ضمان أن تكون الثورة الصناعية الرابعة شاملة ومستدامة.

انطلاق المؤتمر الوزاري الثامن للدول الأقل نمواً بمنظمة «اليونيدو»

الإمارات تدعم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة

لي يونغ: أفكار التنمية المستدامة تتجسد في رؤية الإمارات 2021 وخطط التطوير الحكومية

■ سهيل المزروعي يلقي كلمته خلال الاجتماعات بحضور لي يونغ وكريستوفر يالوما أمس | البيان

■ أبوظبي – عبد الحي محمد

شدد معالي سهيل المزروعي وزير الطاقة والصناعة، على الدور الكبير لدولة الإمارات في مساعدة الدول الأقل نمواً في العالم للاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وأن يكون لها دور ومكانة فيها.

وقال معاليه في تصريحات للصحفيين أمس على هامش المؤتمر الوزاري الثامن للدول الأقل نمواً الذي انعقد في فندق قصر الإمارات كإحدى فعاليات المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» والذي ينطلق اليوم بحضور أكثر من 800 وزير ومسؤول صناعي كبير من 170 دولة يشاركون في مؤتمر اليونيدو، قال معاليه: «الإمارات واليونيدو يعملان على أن تتبوأ الدول الأقل نمواً موقعاً ومكانة متميزة في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، لأن هذه الدول تركت خلال الثورة الصناعية الثالثة وأصبحت الصناعة الحديثة حكراً على دول معينة في العالم، وبلا شك فإن الإمارات اليوم تسعى لأن تستفيد هذه الدول الأقل نمواً من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة». وشدد معاليه على أهمية عقد الاجتماع الوزاري الثامن في أبوظبي، مؤكداً أهميته الكبيرة في حركة تحول الدول الأقل نمواً نحو تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. ولفت معاليه إلى أن دولة الإمارات تشكل نموذجاً متميزاً للغاية لهذه الدول، مشيراً إلى أن الوزارة ستعلن خلال العام الجاري عن استراتيجيتها الصناعية، كما ستعلن اليوم الأحد عن مبادرة جديدة تسهل على الصناعيين الولوج لأسواق الإمارات بسهولة وسرعة.

ولفت معاليه إلى أن الاستراتيجية الصناعية الجديدة تركز على تقنيات الثورة الصناعية مثل الذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد وإنترنت الأشياء، مشيراً إلى ضرورة نشر هذه التقنيات في المدارس والجامعات والمؤسسات المختلفة. وقال معاليه: «سنختار مجالات وتقنيات محددة ليكون لدولة الإمارات بصمة عالمية فيها، وبلا شك سيكون لنا دور تنموي في مساعدة الدول الأقل نمواً ليكون لها دور ومشاركة فعّالة في الثورة الصناعية الرابعة».

وكان معالي الوزير قد ألقى كلمة في بداية أعمال المجلس الوزاري الثامن للدول الأقل نمواً، عبّر فيها عن تشريف دولة الإمارات باستضافة المؤتمر الوزاري الثامن للدول الأقل نمواً، مؤكداً أنها دولة كانت منذ تأسيسها جسراً يربط بين كل دول العالم.

تنمية صناعية

ولفت معاليه إلى أن هذا المؤتمر يعد فرصة للدول الأقل نمواً لاكتساب المعرفة اللازمة لتطوير قدراتها الصناعية، كما يشكل الخطوة الأولى على طريق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأوضح معاليه أن سياسة المساعدات الخارجية التي تتبناها دولة الإمارات ترتكز على المساهمة في الارتقاء بحياة المجتمعات الإنسانية وتحقيق السلام والازدهار، مؤكداً أن هذه الركائز وضع أسسها الأب المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

وأشار معالي الوزير إلى أنه خلال العقد الماضي، صنفت دولة الإمارات كواحدة من أكبر الدول على مستوى العالم في تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية، وعادة ما تتجاوز الإمارات النسبة التي حددتها الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية الرسمية والتي تبلغ 0,7٪ من الدخل القومي، ما يدل على التزامنا في تحقيق الازدهار في جميع أنحاء العالم.

وذكر معاليه أن الدور الذي تلعبه دولة الإمارات في تحقيق النمو العالمي يتجلى من خلال المساعدات الخارجية الموجهة نحو التنمية المستدامة والارتقاء بحياة الأفراد في المجتمعات الإنسانية. وتم التأكيد على هذه المبادئ في استراتيجية الدولة الخمسية للمساعدات الخارجية، والتي أعلنتها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الإمارات للفترة ما بين 2017-2021. وتشير الاستراتيجية إلى توجيه المساعدات الإماراتية نحو ثلاثة أهداف رئيسية: تمكين المرأة وحمايتها، والبنية التحتية للمدن ووسائل النقل، والتعاون الفني.

وقال: «لا شك في أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتم عبر إحداث تحول جذري في الاقتصاد من خلال تمكين القطاع الصناعي من لعب دوره في دفع عجلة النمو، الأمر الذي يناقشه الاجتماع، حيث يتمثل الغرض الرئيسي من عقد المؤتمر الوزاري الثامن للدول الأقل نمواً في وضع استراتيجية لتعزيز القطاع الصناعي في هذه الدول، ودراسة تجارب الدول الأخرى في الارتقاء بقطاعاتها الصناعية، ودراسة الطرق التي تتيح للدول الأقل نمواً القيام بنهضة مشابهة».

وشدد معاليه على أن حكومة الإمارات تضطلع بدور رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي، مشيراً إلى أنها عقدت شراكات وثيقة مع القطاع الخاص، كما أولت أهمية كبيرة لتسخير خبرات وكفاءات ورؤوس أموال القطاع الخاص في جميع مجالات التنمية الاقتصادية، وتمثلت أهم النتائج التي تأكدت لديها في الحاجة إلى تكوين شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص كركيزة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

دورات تفاعلية

واختتم معاليه كلمته مؤكداً أن المؤتمر الوزاري سيوفر، من خلال سلسلة من الجلسات العامة والدورات التفاعلية وحلقات النقاش، منصة فريدة للدول الأقل نمواً لاكتساب المعرفة اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

وألقى لي يونغ مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» كلمة أشاد فيها بدور دولة الإمارات الداعم لمساعدة الدول الأقل نمواً لتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وقال: «نشكر الإمارات على استضافة المؤتمر العام وحسن التنظيم ودعم أنشطة وتوجهات المنظمة لخدمة البشرية».

وشدد لي يونغ على أن دولة الإمارات بذلت جهوداً كبيرة لتكريس الاهتمام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المؤسسات والشركات. ولفت إلى أن أفكار التنمية المستدامة تتجسد في رؤية دولة الإمارات 2021 وخطط التطوير الحكومية.

كما تحدث كريستوفر يالوما، وزير التجارة والصناعة في زامبيا، فشدد على ضرورة إشراك القطاع الخاص في مشاريع التنمية الصناعية في البلدان الأقل نمواً، مشيراً إلى أن القطاع الصناعي في البلدان الأقل نمواً والفقيرة يواجه تحديات كثيرة، أبرزها نقص الإمكانات وضعف الكوادر البشرية المؤهلة، إضافة إلى عدم توفر التقنيات التكنولوجية الحديثة. وتحدث وزير الصناعة والتصنيع في كمبوديا مستعرضاً إنجازات قطاع الصناعة في بلاده، مشيراً إلى أن بلاده حققت نمواً اقتصادياً فاق نسبة 7,8٪ العام الماضي، إلا أن هذا النمو سيتراجع العام الجاري إلى 6,8٪ بسبب تداعيات الحرب التجارية الأمريكية الصينية. وقال: «هناك تأثيرات سلبية سببتها الحرب التجارية بين أمريكا والصين على اقتصادات العديد من الدول النامية والأقل نمواً، حيث تراجعت معدلات التجارة بشكل واضح، وبلا شك فإن هذه التداعيات السلبية مستمرة وتؤثر فينا سلبياً». وأشار إلى أن بلاده تشهد ثورة صناعية كبيرة تؤهلها لتكون ضمن فئة البلدان متوسطة النمو خلال سنوات معدودة.

إعداد الشباب للمهن الصناعية

لفت معالي سهيل المزروعي إلى أن من العوامل التي ساعدت دولة الإمارات على تحقيق هذه النجاحات، المبادرات التي تهدف إلى تحسين نوعية التعليم والتدريب لإعداد شبابها للمهن الناجحة في القطاع الصناعي، وكذلك جهودها في تمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية الصناعية، بالإضافة إلى توجيه التركيز على الحد من التأثير السلبي للصناعة على البيئة. وأضاف: «كلي ثقة بأن تجربة دولة الإمارات في تطوير اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة، لعب فيه القطاع الصناعي دوراً رئيسياً ومهماً، تمثل تجربة ملهمة يمكن للدول الأقل نمواً الاستفادة منها، حيث تبنت دولة الإمارات نهجاً شاملاً ومتكاملاً لتطوير القطاع الصناعي مكّنها من بناء قاعدة صناعية متطورة في وقت غير مسبوق، وقد أسهم هذا النهج في دعم شركاتنا الصناعية الوطنية لتصبح من كبار المساهمين في سلاسل القيمة العالمية في مجموعة متنوعة من القطاعات الصناعية المتقدمة، مثل الطيران والدفاع والألومنيوم وغيرها من الصناعات الرائدة».

التزام الإمارات باتفاق «أوبك+» يفوق الـ 100 %

■ أبوظبي – وام

أكد معالي سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي وزير الطاقة والصناعة أن التزام دولة الإمارات باتفاق «أوبك+» يفوق الـ 100٪، مشيراً إلى أن نسبة الإنتاج المحددة للدولة حسب الاتفاق تقدر بـ 3 ملايين و72 ألف برميل يوميا.

وقال المزروعي على هامش أعمال المؤتمر الوزاري الثامن للدول الأقل نمواً بأبوظبي اليوم إن الإمارات تعد من أكثر الدول التزاماً بالاتفاق وهو ما دأبت عليه الإمارات في الاتفاقات السابقة كافة.

ودعا المزروعي باقي الدول إلى الالتزام الكلي بخفض الإنتاج.. مشيراً إلى أن نتائج الالتزام الخاصة بشهر سبتمبر تفوق شهر أغسطس ما يؤكد أن اجتماع أبوظبي كان ناجحاً وأفضى إلى نسب الالتزام المتفق عليه.

وأضاف المزروعي: «نتطلع لأن يكون اجتماع «أوبك+» المقبل إيجابياً».. مشيراً إلى وجود العديد من المتغيرات خارج عملية العرض والطلب وتحقيق توازن السوق العالمي ومنها التغيرات الجيوسياسية والمفاوضات الاقتصادية بين أمريكا والصين والتي لها دور كبير في تحديد حجم الطلب على النفط خلال العام المقبل مؤكداً أن الوصول إلى التسوية المنشودة سيسفر عن اتضاح المشهد خلال العامين المقبلين 2020 -2021.

وأوضح وزير الطاقة والصناعة أن الطلب على النفط في نمو مستمر.. لافتاً إلى أن السوق هو من يحدد سعر النفط بالإضافة إلى حجم الطلب المستقبلي حيث إن هناك بعض العوامل التي ستشكل ملامح أوضاع السوق والأسعار المستقبلية.

انطلاق الدورة الثانية لمبادرة محمد بن راشد للازدهار العالمي بجوائز مليون دولار

4 تحديات تبحث عن حلول لدى برنامج المبتكرين الصناعيين

■ أبوظبي – عبد الحي محمد

أطلقت مبادرة محمد بن راشد للازدهار العالمي، إحدى مبادرات القمة العالمية للصناعة والتصنيع، أمس فعاليات الدورة الثانية من برنامج تحدي محمد بن راشد للمبتكرين الصناعيين وذلك على هامش المؤتمر الوزاري الثامن للدول الأقل نمواً الذي عقد أمس في فندق قصر الإمارات بأبوظبي. ويتنافس المبتكرون من الشركات الناشئة على تقديم الحلول لأربعة تحديات يواجهها العالم وهي: التغير المناخي، والغذاء الصحي والمستدام للجميع، وتوظيف الابتكار من أجل تمكين الدول النامية وكافة شرائح المجتمع من المشاركة في التجارة العالمية، وتوظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتعزيز السلام والعدالة، وتصل قيمة الجوائز النقدية والعينية للدورة الثانية مليون دولار.

ومن المقرر دعوة المرشحين النهائيين من الشركات الناشئة إلى الدورة الثالثة للقمة العالمية للصناعة والتصنيع والتي ستصاحب معرض هانوفر ميسي 2020، أكبر معرض صناعي في العالم، لعرض حلولهم وابتكاراتهم أمام لجنة من كبار الخبراء العالميين. وبعد الإعلان عن الفائزين بتحدي محمد بن راشد العالمي للمبتكرين الصناعيين، سيتم فتح الباب أمام الشركات العالمية للترشح للفوز بجائزة محمد بن راشد للازدهار العالمي للعام المقبل.

وأكد بدر سليم سلطان العلماء رئيس اللجنة التنظيمية للقمة العالمية للصناعة والتصنيع في كلمة له أمس بحضور مجموعة من كبار الوزراء والشخصيات المشاركين في فعاليات المؤتمر الوزاري الثامن للدول الأقل نمواً أبرزهم كريستوفر يالوما، وزير التجارة والصناعة الزامبي، ونورول ماجد محمود همايون، وزير الصناعة البنغلاديشي، وميمي عليماتو عثمان، وزيرة التجارة والصناعة في جمهورية بنين، ومين يي بينغ هن، نائب وزير الصناعة في ميانمار، وعبدالله لوتاه، المدير العام للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، أكد على أن المشاركين في الدورة الثانية من تحدي محمد بن راشد للمبتكرين الصناعيين سيتنافسون على تقديم الحلول لأربعة تحديات يواجهها العالم.

■ بدر العلماء يعلن برنامج المبادرة في أبوظبي أمس | البيان

نشر الازدهار

شدد بدر سلطان العلماء على أنه من خلال الالتزام بمسار التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في جميع أنحاء العالم، نستطيع إنشاء شراكة عابرة للحدود تربط بين كافة المبتكرين الصناعيين لتوظيف التكنولوجيا والابتكار في خدمة المجتمعات العالمية. وقال«تعكس مبادرة محمد بن راشد للازدهار العالمي رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، التي تسعى إلى نشر الازدهار الذي يتمتع به شعب دولة الإمارات على المستوى العالمي».

وأشار بدر سلطان العلماء إلى أنه في إطار سعي المبادرة للمساهمة في معالجة بعض التحديات الأكثر إلحاحًا على المستوى العالمي ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم تحديد تحديات الدورة الثانية لبرنامج تحدي محمد بن راشد العالمي للمبتكرين الصناعيين من خلال عقد أربع ورش عمل في كل من سويسرا والمملكة المتحدة والأردن وروسيا. وجمعت ورش العمل أكثر من 250 مشاركًا من الحكومات والمنظمات العالمية والشركات الخاصة والشباب، بالإضافة إلى حاضنات الأعمال الناشئة والباحثين الأكاديميين.

ولفت إلى أن مبادرة محمد بن راشد للازدهار العالمي تعاونت مع عشر منظمات ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومبادرة الحل (SOLVE) التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، في تحديد القضايا الرئيسية الملحة التي شكلت الأساس لتحديات الدورة الثانية. وأوضح أن هذه المنظمات والوكالات تشمل كلًا من: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة السياحة العالمية (UNWTO).

وأضاف العلماء: «حققت الدورة الأولى من مبادرة محمد بن راشد للازدهار العالمي نجاحًا كبيرًا حيث شجعت على إطلاق مجموعة كبيرة من الابتكارات الملهمة من جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يضع على عاتقنا مسؤولية كبيرة في الدورات المقبلة. وأتطلع إلى أن تساهم ابتكارات الدورة الثانية في معالجة تحديات كبيرة، حتى نتمكن من توجيه طاقات وإبداع المبتكرين العالميين لخدمة الإنسانية».

«أس أيه بي» الألمانية تفوز بمبادرة محمد بن راشد في البرمجيات

■ عهود الرومي تسلم مسؤولة شركة «أس أيه بي» الجائزة بحضور بدر العلماء | البيان

■ أبوظبي – البيان

كشفت مبادرة محمد بن راشد للازدهار العالمي، أمس، عن فوز شركة «أس أيه بي» (SAP)، إحدى الشركات الألمانية الرائدة على المستوى العالمي في مجال البرمجيات المتخصصة بإدارة الأعمال والمؤسسات، بجائزة محمد بن راشد للازدهار العالمي في دورتها الأولى، حيث تم تسليم درع الجائزة خلال حفل خاص نظمته المبادرة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع القنصلية الإماراتية في نيويورك، وبحضور نخبة من كبار قادة القطاعين العام والخاص، وممثلين عن وكالات الأمم المتحدة ومسرعات وحاضنات الأعمال والمؤسسات الخيرية. وحضر الحفل الشيخ محمد بن مكتوم بن راشد آل مكتوم، سفير دولة الإمارات في السويد، ومعالي عهود بنت خلفان الرومي، وزيرة الدولة للسعادة وجودة الحياة، مدير عام مكتب رئاسة مجلس الوزراء، ومعالي عمر بن سلطان العلماء، وزير الدولة للذكاء الاصطناعي، ومعالي حصة بنت عيسى بو حميد، وزيرة تنمية المجتمع، وعبدالله ناصر لوتاه، المدير العام للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وعبد الله شاهين، القنصل العام لدولة الإمارات في نيويورك، ولي يونغ، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

تبني الابتكار

وقامت معالي عهود بنت خلفان الرومي، وزيرة الدولة للسعادة وجودة الحياة، مدير عام مكتب رئاسة مجلس الوزراء، بتسليم درع الجائزة لشركة «أس أيه بي» (SAP)، لدورها في تبني الابتكار، الذي فاز بتحدي التطوير الزراعي والقضاء على الجوع. ويعتبر ابتكار «ترو تريد» (TruTrade) لصغار المزارعين منصة إلكترونية على شبكة الإنترنت وعلى الهواتف الذكية تسهم في تحسين دخل صغار المزارعين في مناطق جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى من خلال ربطهم مع الأسواق العالمية.

وقالت معالي عهود بنت خلفان الرومي «نحن فخورون بأن نكون قادرين على الجمع بين قيادات الشركات الصناعية ووكالات ومنظمات الأمم المتحدة والمبتكرين الملهمين لتحقيق هذه الرؤية، والتي نعتبرها مساهمتنا المتواضعة في ضمان ازدهار المجتمعات العالمية، التي هي في أمس الحاجة إلى الدعم والمساندة».